مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٧) العدد (٤)
الإصدار الرابع والعشرون
(١-٢٨) ٢٠٢٤

العامل الحكومي ودوره في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية، فلسطين

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

أمجد زياد حسن شيخ علي
جامعة صفاقس، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف
د. روضة الزريبي كمون
جامعة صفاقس، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ ديسمبر ٢٠٢٤م

الملخص

تهدف الأطروحة إلى التعرف على دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق أهداف الأطروحة، ومن أجل تزويد المتنفذين في اتخاذ القرار الحكومي عن مدى رضى اصحاب ومدراء المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن دور الحكومة الفلسطينية في تعزيز التنافسية لهذه المشاريع.

طور الباحث استبانة كأداة لجمع المعلومات اللازمة لهذه الأطروحة، اشتملت الاستبانة على أربع محاور مرتبطة بفرضيات الأطروحة، تم توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة من أصحاب ومدراء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية والبالغ عددهم (٢٢٠٣٤) مشروعا، وتم اختيار عينة عشوائية بحجم (٣٧٨)، استخدم برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) لتحليل نتائج الاستبانة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أبرزها وجود دور متوسط للعامل الحكومي بكافة أبعاده (الإعفاءات الضريبية، البرامج التشجيعية، البنية التحتية، التشريعات والقوانين) في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية. وجود معرفة كبيرة لدى المبحوثين بالتشريعات والقوانين التي تدعم مشاريعهم.

خلصت الدراسة إلى حث الحكومة الفلسطينية على مواصلة دراسة المستجدات، والظروف التي تحيط بفلسطين، بهدف استحداث وتعديل التشريعات والقوانين، بما يعزز ويدعم تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين بالإضافة الى إعادة تصنيف الشرائح الضريبية لتشمل مجموعة أكبر من المشاريع

الصغيرة والمتوسطة أضف الى ذلك إعادة تعزيز ثقة المانحين في الدور الحكومي الفلسطيني الفاعل والشفاف بتقديم المزيد من البرامج التشجيعية والتطويرية الحاضنة لتنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية.

الكلمات المفتاحية: العامل الحكومي، التنافسية، المشاريع الصغيرة، المشاريع المتوسطة، الضفة الغربية.

Abstract

The thesis seeks to determine how the government contributes to boosting the competitiveness of small and medium enterprises in the West Bank. The research employed both descriptive and analytical methodologies to meet the thesis goals and inform key government officials on the satisfaction of small and medium enterprise owners and managers with the Palestinian government's efforts to boost project competitiveness. The researcher created a survey to gather the required data for the thesis. The survey contained four sections focusing on the thesis hypotheses, it was given to the population of small and medium business owners and managers in the West Bank, totaling 22,034 projects. A random sample of 378 was chosen and the software SPSS was used to analyze the questionnaire results.

The research discovered various outcomes, with the main one being the significant role of government employees in boosting small and medium enterprises in the West Bank through various means like tax exemptions, incentives, infrastructure, legislation, and laws. The participants possess deep understanding of the regulations and laws that back their projects.The study recommended that the Palestinian government should keep analyzing the situation in Palestine to improve laws and regulations, support small and medium businesses, expand tax brackets for these businesses, and regain donors' trust through development programs in the West Bank.

Keywords: Government worker, Competitiveness, Small Enterprises, Medium enterprises, West Bank

*** مقدمة**

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في الاقتصاد الفلسطيني، حيث تعمل على توفير فرص عمل وتحد من معدلات البطالة، كما تشجع على الابتكار وتحسن المنتجات والخدمات، وتدعم الاقتصاد المحلي من خلال شراء المواد من الموردين المحليين مما يدفع العجلة الاقتصادية الى الامام.

بشكل عام، تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في بناء اقتصاد قوي ومستدام في فلسطين، وتحتاج إلى دعم مستمر من الحكومة لتجاوز التحديات التي تواجهها، وتبرز

أهمية الدور الحكومي في دعم هذه المشاريع وتعزيز تنافسيتها من خلال توفير البيئة المناسبة لها من اجل تطورها وازدهارها، حيث يهدف هذا البحث إلى تحليل العامل الحكومي والإجراءات المتخذة الدعم لهذه المشاريع.

*** مشكلة الدراسة وأسئلتها**

يحتاج الاقتصاد الفلسطيني إلى تطوير القطاعات الإنتاجية بخطة استراتيجية وطنية تشمل جميع القطاعات، الخاصة والعامة، لزيادة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة والاعتماد على الموارد الذاتية. الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي ونتائجه السلبية من ناحية، وبما يحقق نسبياً الاحتياجات التشغيلية لإنتاج السلع والخدمات للسوق المحلي من ناحية ثانية.

لذا تم الإعداد هذا البحث والتي تفحص عن كثب الدور الحكومي في زيادة تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يتحكم في جميع سبل النهوض بالاقتصاد، اذ اهتم الباحث أثناء دراسة الماجستير على التركيز على العوامل التي تعزز التنافسية لهذه الفئة من المشاريع، وتوصل في نهاية الدراسة(شيخ علي،٢٠١٩) ان هناك قصور في الدور الذي تلعبه الحكومة في تعزيز تنافسية المشاريع، مما أثار فضول الباحث وحثه على مواصلة البحث للوصول إلى جوانب هذا القصور، والعمل على معالجتها بالتعاون مع الجهات ذات الصلة ، حيث اعتمد الباحث على أهم العوامل التي تؤدي إلى نجاح أي مشروع، أو ما نسميها الخدمات المقدمة من الحكومة للمساهمة في نجاح هذه الفئة من المشاريع من وجهة نظر أصحاب المشاريع ومدراءها، حيث تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية؟

يساعد في الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية وهي الآتية:-

١- ما هو دور التشريعات والقوانين في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية؟

٢- ما هو دور البرامج التشجيعية الحكومية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية؟

٣- ما هو دور البنية التحتية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية؟

٤- ما هو دور الإعفاءات الضريبية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية؟

*** أهداف البحث**

تهدف الدراسة للتعرف على دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية، إضافة لهدف الدراسة الرئيسي، فإن للدراسة أهداف أخرى فرعية تتمثل في:

١- التعرف على الدور الذي تلعبه الحكومة الفلسطينية في دعم تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفيرها للتشريعات والقوانين التي تنظم وتعزز وتحمي هذه الفئة من المشاريع.

٢- كشف الدور الذي تقوم به الحكومة الفلسطينية في توفيرها للبنية التحتية المناسبة والتي تساهم في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣- إدراك الدور الذي تؤديه الحكومة الفلسطينية في دعم المشاريع من خلال الإعفاءات الضريبية التي تساعد في تخفيف الأعباء المالية على المشروع وإعادة استثمار هذه الأموال في بناء أسس إنتاجية قوية تؤدي إلى تطورها سريعاً.

٤- تحديد الدور الذي تساهم به الحكومة الفلسطينية في تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تنفيذها للعديد من البرامج التشجيعية التي تنمي قدرات المشاريع وزيادة إنتاجيتها.

*** فرضيات الدراسة**

١- الفرضية الرئيسة الأولى: يوجد دور للعامل الحكومة في دعم المشاريع الصغير والمتوسطة في الضفة الغربية "(البرامج التشجيعية، الإعفاءات الضريبية، البنية التحتية، التشريعات والقوانين)

٢- الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغير والمتوسطة في الضفة الغربية تعزى للمتغيرات: (موقع المسؤول، حجم رأس مال المشروع، نوع المشروع، عمر المشروع).

*** متغيرات الدراسة**

١- المتغيرات الديموغرافية، وتشمل: (الجنس، عمر المشروع، موقع المشروع، المؤهل العلمي، راس المال، عدد العاملين، موقع المسؤول)

٢- المتغير المستقل: العامل الحكومي بأبعاده: (البرامج التشجيعية، الإعفاءات الضريبية، البنية التحتية، التشريعات والقوانين).

٣- المتغير التابع: تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

*** أهمية الدراسة**

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهميتها النظرية، وأهميتها التطبيقية. ويمكن توضيح أهمية الدراسة النظرية والتطبيقية تالياً:-

*** الأهمية النظرية**

١- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات التي تناولت التنافسية في ظل حالات مستقرة سياسياً (ليست خاضعة تحت الاحتلال)، فلم تأخذ الدراسات التي عالجت التنافسية بعين الاعتبار ما قد يكون للاحتلال من تأثير على العامل الحكومي وهذه الدراسة تأخذ بعين الاعتبار لدى تناولها لدور الحكومي تأثير الاحتلال.

٢- تبحث هذه الدراسة وبشكل تفصيلي للدور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية، من خلال مؤسساتها.

٣- تفتح هذه الدراسة المجال أمام الباحثين المهتمين بالتنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى الضفة الغربية إيجاد العوامل التي تؤدي إلى تطوير هذه المشاريع بأسلوب علمي حديث.

*** حدود الدراسة**

١- الحدود المكانية: تشمل هذه الحدود المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مناطق الضفة الغربية، والمسجلة لدى وزارة العمل،

وزارة الاقتصاد الوطني، والبلديات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية الضفة الغربية.

٢- الحدود الزمنية: شملت الفترة الزمنية اللازمة لإتمام عملية جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة وتحليها، والتي بدأت من أكتوبر ٢٠٢٠ ولغاية فبراير ٢٠٢٤.

٣- الحدود البشرية: ستقتصر هذه الدراسة على أصحاب المشاريع أو مدراءها.

*** مصطلحات الدراسة**

١- التنافسية: هي قدرة الحكومة الفلسطينية على استغلال مواردها وسياساتها ومؤسساتها من اجل زيادة كفاءة جودة الخدمات المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة لدفعها الى تحسين منتجاتها لتعزيز تنافسيتها في الأسواق المحلية والدولية.

٢- العامل الحكومي: يعتبر العامل الحكومي من العوامل المهمة في التنافسية والذي يوثر بشكل رئيسي على العوامل الأخرى لأنه يشكل النظام الأساسي للتعاملات في السوق بحيث يوفر الإطار القانوني لهذا المعاملات من خلال رسم السياسات العامة وسن القوانين ناهيك عن توفير البنية الأساسية لهذه المشاريع والتي تتمثل في توفير شبكات الطرق والمياه والكهرباء والهاتف بالإضافة الى الاتفاقات الاقتصادية الخارجية للمعاملات الاقتصادية بمعنى الإجراءات الحكومية التي تساعد في تعزيز تنافسية المشاريع من خلالها وهي حسب الوزارات المسؤولة في فلسطين ، بحيث تنقسم الى (التشريعات والقوانين، البرامج التشجيعية، البنية التحتية، الإعفاءات الضريبية).

٣- المشاريع الصغيرة: هي المشاريع التي توظف من (٥-١٩) عاملا وراس مال من (٢٥٠٠١-٥٠٠٠٠) دولار أمريكي وقيمة مبيعاتها السنوية لا تتجاوز (٥٠٠٠٠٠) دولار أمريكي وتقع ضمن مناطق السيطرة للسلطة الوطنية الفلسطينية اداريا وامنية(أ)، في الضفة الغربية ويطبق عليها جميع الأنظمة والقوانين الفلسطينية.

٤- المشاريع المتوسطة: هي المشاريع التي توظف من (٢٠-٤٩) عاملا وراس مال من (٥٠٠٠١-١٠٠٠٠٠٠) دولار أمريكي وقيمة مبيعاتها السنوية لا تتجاوز مليوني دولار أمريكي وتقع ضمن مناطق سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية اداريا وامنية(أ) في الضفة الغربية، ويطبق عليها جميع الأنظمة والقوانين الفلسطينية.

*** الإطار النظري**

*** التنافسية**

تعتبر التنافسية من أهم سمات العصر الحديث، فهي مؤشر على القوة الاقتصادية للدولة بمعنى أن أي دولة تعبر عن قوة اقتصادها بقدرتها على التنافس مع اقتصاديات الدول الأخرى سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ولذلك تحتم على الحكومات في الدول النامية الاهتمام بالتنافسية والاستفادة منها حتى تتمكن من تحقيق النمو الذاتي والتنمية الشاملة(سيد،٢٠١٦).

مفهوم التنافسية على مستوى الدولة: يقصد به قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تلبي متطلبات الأسواق الدولية، وعلى توفير بيئة تنافسية مناسبة للمشاريع لتحقيق النجاح على الصعيدين المحلي والعالمي، مع المحافظة على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد والنمو الاقتصادي المستدام(درويش،٢٠١٣).

يمكن تحديد مفهوم التنافسية على مستوى الدولة حسب تصنيف الدول:-

١- الدول المتقدمة: التنافسية تعني قدرة المشاريع على المحافظة على مكانتها الريادية في الاقتصاد العالمي من خلال الابتكار والإبداع، مع الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج، بهدف تحقيق النمو والاستدامة(محمود،٢٠١٩).

٢- الدول النامية: التنافسية تعني قدرة المشاريع على التقدم والنمو، وزيادة حصتها السوقية، من خلال الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المناسبة التي تمكّنها من تحويل مزاياها إلى ميزات تنافسية(قاسم،٢٠٢٢).

يرى (بورتر وآخرون،٢٠٠٤) أن التنافسية تتلخص بأنها مجموعة من المشاريع والسياسات الاقتصادية الداعمة لمعدلات نمو اقتصادي عالية، وتؤدي معدلات النمو الموجبة في الدول المتقدمة إلى زيادة الأجور ورفع الربحية وخلق مزيداً من فرص العمل، في حين تساعد تلك المعدلات في الدول النامية على الحد من الفقر، وضمان تحسين مجالات التنمية البشرية(Porter،٢٠٠٤).

*** أهمية التنافسية للدولة**

زاد الاهتمام في العقود الأخيرة من القرن الماضي بالإدارة والتخطيط الاستراتيجي في عالم الأعمال، فقد كان اليابانيون من أوائل من اعتنى بالاستراتيجيات، وأهميتها في مجال الأعمال نظراً لحرصهم الجاد في التفوق، ومواجهة التحديات التي تواجههم في جميع المجالات الطبيعية والسياسية والصناعية والاجتماعية، التي فرضت عليهم من الغرب بعد الحرب العالمية الثانية (المشهداني واخرون،٢٠١١).

ترتبط التنافسية في المشاريع بمجموعة من النظريات الاقتصادية، منها النظرية الاقتصادية الراديكالية، التي تعتبر توجهًا نظريًا يركز على أهمية التغيير والتجديد في تحقيق التنمية الاقتصادية وعلى العوامل الهيكلية والتحولات الجذرية في النظام الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ويشار هنا الى الدور الحكومي في تجديد التشريعات والقوانين، والاجراءات والتنظيم الذي يتناسب مع التطورات الاقتصادية المختلفة بما فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكيفية استغلالها في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال دعمها المتواصل بطرق حديثة ومختلفة (جالبريت،٢٠٠٠).

أما النظرية (الماركسية) والتي ركزت على كيفية استغلال الدولة لموردها المختلفة (الطبيعية، البشرية، رأس المال)، كعامل اساسي في زيادة قوتها الاقتصادية، الامر الذي ينعكس على تنافسية المشاريع سواء على المستوى المحلى أو الدولي، كما اشارة الباحثة (لبنى،٢٠١٤) أن تركيز الدولة على الموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية كعنصر رئيسي لقوة الدولة يؤدي إلى زياد قوة المشاريع على المنافسة في الاسواق المحلية والدولية، وذلك من خلال قيام الدولة بتوفير الموارد الإنتاجية المتاحة بأسعار منخفضة، الامر الذي يزيد من فرصتها في التنافسية الداخلية والخارجية وبناء على رفع جودة وكفاءة المنتج(خليفة،٢٠١٤).

فيما عرضة النظرية الكنزية والتي تقوم على تفاعل الادوار بين القطاع الحكومي (العام) والقطاع الخاص، بمعنى أن هناك ضرورة إلى التدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية المختلفة، من خلال خلق توازن بين الاقتصاد الداخل (يهدف إلى التقليل من معدلات البطالة لتصل لمستوها الطبيعي ٣-

٤٪)، والخارجي (يهدف إلى توازن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ومعدل صرف العملة المحلية). (لبني،٢٠١٤)

فيما يرى (porter،١٩٨٠) أن المشاريع، والدولة يمكنهما بناء ميزة تنافسية، من خلال خلق استراتيجية تؤدي إلى التفوق في الأسواق العالمية (الدولية)، وذلك بالاعتماد على الاختراعات، والإبداعات باستخدام الأدوات التكنولوجية المتطورة، الذي يحقق تدعيم الإنتاجية وتوفير بيئة أعمال مناسبة، تساعدهم على النمو الاقتصادي والتنموي للدولة، لكن يتطلب من الدولة العمل على توفير ما يلزم من عناصر النجاح وتوجيها إلى المشروع بطريقة تؤدي في نهاية المطاف إلى اقتصاد متين يزيد من الرفاهية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة

*** انواع الميزة التنافسية**

بعد الرجوع إلى العديد من الدراسات والأبحاث والكتب العلمية المحكمة والتي تتحدث عن أنواع الميزة التنافسية، تبين انه لا يوجد إجماع على أنواعها لكن بعد مراجعتها، تبين انه يمكن اعتماد نموذجين رئيسيين:

النموذج الأول: هو النموذج الذي جاء به الاقتصادي(Wiseman،٢٠٠٤) حيث يعتمد على نظرية القوى الاستراتيجية الدافعة (الهجومية، الدفاعية)، التي يستخدمها المشروع، والتي تمثل ميزة النمو، التحالف، الكلفة، التميز. (الزغبي،٢٠٠٤)

يرى (Wiseman،٢٠٠٤) أن هناك أربع أنواع من الميزة التنافسية وهي كما يأتي:-

١- ميزة التحالف: عبارة عن اتحاد بين مشروعين أو أكثر، إما بالاتفاق أو التعاقد، أو الدمج بحيث يتخذوا استراتيجية أو عدة استراتيجيات موحدة الهدف، منها تحقيق أهداف المشروع.

٢- ميزة النمو: عبارة عن توسع المشروع بالحجم أو المنطقة الجغرافية (دخول السلع إلى مناطق جديدة)، أو التوسع في الرقعة الجغرافية للسلع، مما يوفر حصة أكبر لهذه السلع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة بنمو المشرع.

٣- ميزة التكلفة: عبارة عن ارتباط بين التكلفة والنوعية (الجودة)، بمعنى ألا تكون أقل تكلفة من السلع المنافسة، بل يرتبط السعر المعروض بالنوعية والمواد الخام الجيدة المستعملة في التصنيع الذي ينعكس على رضى الزبائن بالسعر المعروض من المؤسسة، بحيث تلبي احتياجاتهم المتوقعة.

النموذج الثاني: هو النموذج الذي جاء به الاقتصادي (porter،١٩٨٥) حيث اعتمد على الميزة التنافسية التي تقوم على أساس القيمة التي تحققها المؤسسة للزبائن، والتي تتمثل بميزة التكلفة الأقل، التميز.

يرى(porter،١٩٨٥) أن هناك نوعين من الميزة التنافسية وهي الاتي:

١- ميزة التكلفة الأقل: قدرة المؤسسة على إنتاج وبيع السلع المتشابهة مع المنافسين بأقل سعر، دون التقليل من جودة المنتج، بحيث يعتمد على التقليل من التكاليف.

٢- ميزة التميز: هي قدرة المؤسسة على إنتاج سلعة مميزة، تميزها عن منافسيها من حيث النوع والجودة والمنفعة.

يرى الباحث من خلال تحليل نموذج (porter،١٩٨٥)، انه اعتمد على نوعين رئيسين للميزة التنافسية:

الأول ميزة التكلفة الأقل دون التأثير على نوعية المنتج من خلال وضع استراتيجيات إنتاجية وتسويقية، توفر الوقت والجهد والتكلفة، أما الميزة الثانية هي التميز والتي تركز على نوعية المنتج، على سبيل المثال: الصناعات الألمانية.

*** استراتيجيات التنافسية**

*** استراتيجية التركيز على التكلفة (قيادة التكلفة)**

يقصد باستراتيجية التكلفة الأقل على أنها: قدرة المشروع على تقديم (سلعة، خدمة)، بأقل تكلفة مقارنة مع المشاريع المنافسة من نفس نوع المنتج (سلعة، خدمة)، دون التأثير على جودة المنتج (السلعة، الخدمة)، والمنفعة المستفادة منه لصالح المستهلك(porter،١٩٩٣)، بحيث يمكن استخدام ثلاثة طرق للتقليل من تكلفة المنتج أولها تكلفة متغير أقل، ثانياً التقليل من تكلفة التسويق، ثالثاً التقليل من النفقات التشغيلية والإدارية.

*** استراتيجية التمّيز**

يقصد باستراتيجية التميز، تمييز المنتج (سلعة، خدمة)، بحيث يكون فريداً وذا سمات نادرة، وله قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك، مع انخفاض حساسيتهم للسعر المعروض بسبب ولائهم للعلامة التجارية، لتكوينها موقعا يمكنها من التعامل مع القوة التنافسية الخمسة (المنتجات البديلة، المنافسون الجدد، شدة المنافسة، القوة التنافسية للمشترين، القوة التنافسية للموردين)، الأمر الذي يؤدي إلى نسبة ربح عالية، تمكن المشروع من التعامل مع قوة الموردين، ويقلل من قوة المشترين، لأن المشتري يفتقر إلى المنتج البديل، بالتالي يصبح اقل مقاومة للسعر(G.G Dess، G.T Lumpkin ، A.B Eisner &،٢٠٠٨).

*** استراتيجية التركيز**

تقوم استراتيجية التركيز على المنتج من خلال تحديد الهدف الاستراتيجي الضيق المرن لنوع معين من المنتجات، بحيث يركز على التميز، أو التكلفة المنخفضة، أو الاثنين معا، بحيث يحقق رغبة الزبائن ويكسب المؤسسة قوة تنافسية أمام المنافسين، تعود على المؤسسة بالربح بنسبة عالية(المرسي،٢٠٠٥).

*** عوامل تعزيز التنافسية**

تعتبر التنافسية الطريق لتحقيق الهدف المراد من إنشاء المشاريع، وذلك من خلال استغلال مواردها المتاحة، لتعزيز مكانتها (حصتها) السوقية، فقد طور أستاذ إدارة الأعمال في جامعة هارفارد مايكل بورتر نموذجاً أطلق عليه اسم (ماسية بورتر)، والتي شرح من خلالها العوامل التي تعزز تنافسية المشاريع، وتساعدها على الإبداع والتطور والازدهار، وتتكون ماسية بورتر من العوامل التالية:

*** عوامل الطلب**

تُعبر ظروف الطلب عن الترابط بين حجم الطلب، وردود أفعال الزبائن من خلال تلبية المنتجات لرغباتهم، على مستوى سوق المحلي، الذي يعتبر محفزاً قوياً لتطوير الجودة والكفاءة، فعندما يكون السوق المحلي صغيراً فإن معدلات نموه تكون ضعيفة، الأمر الذي يدفع أصحاب المشاريع للبحث عن

طرق بديلة مثل التصدير للخارج وبالتالي زيادة القوة التنافسية للمشروع (Arash Riasi،٢٠١٥).

*** عوامل العرض**

يقصد بها العوامل التي تساعد المشروع على الإنتاج (عوامل الإنتاج)، حيث أن توفر هذه العوامل يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق الميزة التنافسية ويمكن أن تقسم هذه العوامل إلى قسمين:-

١- القسم الأول (التقليدية): والتي تمثل العنصر البشري، والموارد الطبيعية، ورأس المال، والبيئة المثالية.

٢- القسم الثاني(المتطور): الذي يمثل الميزة التنافسية للمشروع، وتشمل العوامل المتطورة؛ العمالة الماهرة والمدربة والمؤهلة، التي يصعب تقليدها، وقواعد البيانات الحديثة، وأنظمة الاتصالات الحديثة، والأدوات والمعدات والآلات الحديثة والمتطورة

*** الجهات الداعمة والمساندة**

يعتبر وجود الصناعات الداعمة والمساندة مهم جداً، بحيث تلعب دورا رئيساً في خفض تكاليف الإنتاج، حيث تقوم هذه الصناعات على علاقة تكاملية، سواءً في المراحل الأولى أو الأخيرة في الإنتاج، بحيث تضيف قيمة إضافية لسلسلة القيمة (Porter،٢٠١٠)

*** استراتيجيات وهيكلية المنافسة**

تشكل الاستراتيجية الخطوط الرئيسية التي سوف يسير عليها أصحاب المشروع، والتي تشمل الأهداف وكيفية تطبيقها، بحيث تصبح جزءً مهماً بنجاحها من خلال استخدامها الأمثل للموارد المتاحة، ناهيك عن استشعار الخطر الذي قد يتعرض له المشروع، الأمر الذي يدفع بالمشروع إلى المزيد من الإبداع والابتكار والاختراع، لتلاشي هذا الخطر والعمل لزيادة حصتها السوقية(Porter،٢٠١٠).

*** الدور الحكومي**

تلعب الحكومة دورا أساسيا في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال السياسات والتشريعات القانونية التي تسنها، وتوفير البرامج التشجيعية، والبنية التحتية المساعدة، والإعفاءات الضريبية، التي تدعم هذه المشاريع.

بعد مراجعة ماسية بورتر نجد أنها ركزت على الدور الذي تلعبه الحكومة في تعزيز تنافسية المشاريع، لكن لم تأخذ بعين الاعتبار الظروف والبيئة التي يخضع لها الاقتصاد الفلسطيني في ظل السيادة المنقوصة على الارض وخضوع اجزاء من اراضيها للاحتلال وهذا البحث سيقوم بالدراسة عن كثب الدور الحكومي الفلسطيني في تعزيز تنافسية المشاريع ومدى تحقيقها لبنود نظرية بورتر في ظل وقوعها تحت الاحتلال والسيادة الفلسطينية المنقوصة.

*** المشاريع الصغيرة والمتوسطة.**

قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية في فلسطين يشهد نموًا وتطورًا ملحوظًا، حيث يعتبر هذا القطاع جزءًا حيويًا من الاقتصاد المحلي، يساهم في توفير فرص العمل وتحسين مستوى الرفاهية بالدولة، مع وجود الدعم المناسب من قبل الحكومة والمؤسسات المحلية والدولية.

فقد أشار الباحث (الجنابي،٢٠١٩) في دراسته الى مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فذكر المشاريع الصغيرة على أنها تلك المشاريع التي توظف (١٤-٤) عاملا، أما المتوسطة فهي تلك المشاريع التي توظف من (٤٩-١٥) عاملا، أما ما

يزيد عن هذا العدد من التوظيف يكون من فئة المشاريع الكبيرة، فيما أشار (مدللة وآخرون،٢٠١٩) إلى مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المشاريع التي تخلق عملا جديداً وبدرجة مخاطر عالية، تهدف إلى تحقيق الربح والنمو عن طريق استغلال الفرص المتاحة، التي تشمل العناصر الرئيسية لإنشاء النشاط الاقتصادي ذو الملكية الفردية، وتستوعب عدداً محدوداً من العاملين، وذو رأس مالي استثماري محدود حسب تصنيفات الدولة التي ينشأ بها.

كما عرف (البندري،٢٠١٧) في دراسته المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أنها: كل مشروع فردي يمارس نشاط اقتصادي بمختلف أنواعه، ولا يقل رأس المال المستثمر عن خمسين ألف جنية مصري، ولا يتجاوز مليون جنيه، ولا يزيد عدد العاملين عن (٥٠) عاملاً.

وقد عرف الاتحاد الأوروبي المشاريع الصغيرة على "انه ذلك المشروع الذي لا يزيد تمويله (١٠) مليون يورو، صافي رأس المال لا يزيد عن (١٠) مليون يورو، وعدد العاملين لا يزيد عن (٤٩) عاملاً"، أما المشاريع المتوسطة فهي: تلك المشاريع التي لا يزيد تمويلها عن (٥٠) مليون يورو، صافي رأس المال لا يزيد عن (٤٣) مليون يورو، وعدد العاملين لا يزيد عن (٢٤٩) عاملاً".

عرف الباحث المشاريع الصغيرة اجرائيا على انها تلك التي توظف من (٥-١٩) عاملا وراس مال من (٢٥٠٠١-٥٠٠٠٠) دولار أمريكي وقيمة مبيعاتها السنوية لا تتجاوز (٥٠٠٠٠٠) دولار أمريكي وتقع ضمن مناطق السيطرة للسلطة الوطنية الفلسطينية اداريا وامنية(أ)، في الضفة الغربية ويطبق عليها جميع الأنظمة والقوانين الفلسطينية، أما المشاريع المتوسطة فهي المشاريع التي توظف من (٢٠-٤٩) عاملا وراس مال من (٥٠٠٠١-١٠٠٠٠٠) دولار أمريكي وقيمة مبيعاتها السنوية لا تتجاوز مليوني دولار أمريكي وتقع ضمن مناطق سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية اداريا وامنية(أ) في الضفة الغربية، ويطبق عليها جميع الأنظمة والقوانين الفلسطينية.

*** أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني**

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا رئيسياً في الاقتصاد الفلسطيني، في ظل التحديات الكبيرة التي يتعرض لها، نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تؤثر على جميع مناحي الحياة، سواءً الاقتصادية والسياسية والاجتماعية(عبد الكريم،٢٠٢١)، بحيث توفر هذه المشاريع فرص عمل بما لا يتجاوز عن (٦٠٠)ألف عاملاً من أصل مليون عاملاً، وتساهم في إجمالي الناتج القومي الفلسطيني بحوالي (٧٠%)، وهذا يثبت (رغم كل الصعوبات التي يتعرض لها) قدرتها على التطور، إذا ما توفر لها المقومات الأساسية مثل السياسات الاقتصادية، والتجارية، والبنية التحتية، والبرامج الحكومية، التي توفرها الحكومة الفلسطينية لهذه المشاريع(وزارة الاقتصاد الفلسطيني، ٢٠٢٠).

*** تصنيف وزارة الاقتصاد الفلسطينية للمشاريع الاقتصادية في فلسطين**

يختلف مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار المستخدم في الدولة، فبعض الدول تستخدم معيار رأس المال، والأخرى عدد العاملين، أو أي معيار تتخذه تلك الدولة حسب التصنيف الذي يلبي حاجاتها، حيث تعتمد

فلسطين تصنيفها للمشاريع حسب حجم الايدي العاملة والمبيعات ورأس المال، والجدول الاتي يبين هذه التصنيفات:

التصنيف	عدد العاملين	المبيعات السنوية	راس المال المستثمر
متناهية الصغر (Micro)	١-٤	بشرط ألا يتجاوز حجم المبيعات ١٠٠ ألف دولار أميركي.	لغاية ٥٠٠٠
صغيرة جدا ((Very Small	٥-٩	بشرط ألا يتجاوز حجم المبيعات ٢٠٠ ألف دولار أميركي.	٥٠٠١- ٢٥٠٠
صغيرة (Small)	١٠- ١٩	بشرط ألا يتجاوز حجم المبيعات ٥٠٠ ألف دولار أميركي.	٢٥٠٠١- ٥٠٠٠٠
متوسطة (Medium)	٢٠- ٤٩	بشرط ألا يتجاوز حجم المبيعات مليوني دولار أميركي.	٥٠٠٠١- ١٠٠٠٠٠
كبيرة (Large)	٥٠+	حجم المبيعات أعلى من مليوني دولار أميركي.	١٠٠٠٠٠+

*** التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين**

أن اهم المعيقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة اولاً صعوبة الحصول على التمويل اللازم لإنشاء أو توسيع المشاريع، حيث تعاني العديد من المشاريع في فلسطين من نقص في الموارد المالية ، لان معظم هذه المشاريع تكون عائلية، ثانيا البيئة القانونية الناتج عن التعقيدات البيروقراطية والروتين الإداري قد تعيق بدء الأعمال أو الحصول على التراخيص اللازمة، ثالثا الأسواق المحدودة التي توضع عليها القيود على الحركة والتجارة بسبب الأوضاع السياسية قد تؤدي إلى محدودية السوق، مما يؤثر على فرص النمو، ناهيك عن المنافسة من الشركات الكبرى أو المنتجات المستوردة قد تكون تحدياً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، خاصة في ظل عدم القدرة على المنافسة من حيث الأسعار أو الجودة، اضف إلى ذلك نقص المهارات أو الايدي الماهرة وذلك نتيجة استيعابهم في المشاريع الواقعة في الداخل المحتل مما يؤثر على القدرة على إدارة المشاريع بكفاءة.

*** العامل الحكومي الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة**

يعتبر الدور الذي تلعبه الحكومة من أهم الأدوار الرئيسة في رفد الاقتصاد الوطني، رغم تعدد الآراء حول الدور الذي تقوم بها هذه الحكومات، من اجل تعزيز تنافسية المشاريع عبر تقديهما العديد من الخدمات التي تؤدي في نهاية المطاف إلى اقتصاد قوي ومتين، وتكون بأساليب مختلفة كالتشريعات والقوانين، وتوفير البنية التحتية، ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة عبر إطلاق البرامج التشجيعية، والإعفاءات الضريبية وتوفير الخدمات الاجتماعية وحفظ الأمن والاستقرار الذي يساهم في تحسين الاقتصاد الوطني وتشجيعه ويشمل الدور الحكومي الاتي:

اولاً: التشريعات والقوانين

عمدت السلطة الوطنية الفلسطينية على توحيد التشريعات والقوانين المعمول بها في فلسطين بما يتوافق مع تفاهمات اتفاقية أوسلو حيث أنها كانت تخضع إلى القانون المصري في قطاع غزة والقانون الأردني في أراضي الضفة الغربية وبعض القوانين العراقية.(القانون الفلسطيني المعدل،٢٠٠٥).لكن في عام ٢٠٠٧ ونتيجة لحالة الانقسام بين شطري فلسطين (سيادة حركة حماس على قطاع غزة والضفة الغربية بسيادة السلطة الوطنية) التي تطورت في عام ٢٠١٨م وصولا إلى حل و تجميد عمل المجلس التشريعي الفلسطيني المسؤول عن تصديق وإقرار التشريعات والقوانين المعمول بها في فلسطين الذي أثر سلباً على سرعة وتيرة توحيد التشريعات

والقوانين الخاصة بهذه المشاريع، رغم أنه تم إيجاد مخرج مؤقت بإصدار تشريعات وقوانين بقرار من سيادة الرئيس محمود عباس (قرار بقانون) إلا أن هذه القوانين والتشريعات بحاجة إلى اعتمادها من قبل المجلس التشريعي المعطل حالياً (شيخ علي،٢٠٢٤)، من هذه القوانين الاتي:

١- قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني (١-١٩٩٨): يهدف إلى تحقيق التنمية في الأراضي الفلسطينية من خلال جلب الاستثمار وتسهيل المعاملات للمستثمرين وتقديم الضمانات والحماية القانونية لهم في الأراضي الفلسطينية بحيث يمنحهم بعض الامتيازات والحوافز التي من شأنها استقطاب هذه الفئة (المستثمرين). (قرار بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٢٠م بتعديل القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٨)

٢- قانون المدن والمناطق الصناعية الفلسطينية (١٠-١٩٩٨): حيث يهدف هذا القانون الى توسع عمل المشاريع لتصبح مشاريع كبيرة من خلال توفير المقومات الأساسية التي تساهم في توسعهم وتحولهم إلى مشاريع كبيرة. (قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٨م بشأن المدن والمناطق الصناعية الحرة)

٣- قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية (٦-٢٠٠٠): يشمل تحديد المواصفات والمقاييس من حيث الإجراءات والمعايير الفنية والواجبات الواجب إتباعها في مواصفات المنتجات سواء المحلية أو المستوردة، حيث يلزم المشاريع بالمواصفات والمعايير المعتمدة في الأراضي الفلسطينية. (قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم (٦) لسنة ٢٠٠٠م)

٤- قانون العمل الفلسطيني (٧-٢٠٠٠): يهدف هذا القانون الى التعزيز من حقوق العاملين في المشاريع، حيث نظم العلاقة المتبادلة بين أصحاب المشاريع والعاملين فيها من حيث الحقوق والواجبات لكلا الطرفين. (قانون العمل رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠م)

٥- قانون الشركات الفلسطينية (٤٢-٢٠٢١): يعتبر هذا القانون غاية بالأهمية، وذلك لأنه يهدف إلى تنظيم عمل المشاريع (الشركات) العاملة في الأراضي الفلسطينية. (قرار بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٢١ م بشأن الشركات)

٦- قانون الضريبة الفلسطينية (١٧-٢٠٠٤): يهدف الى تنظيم السياسات الضريبية في الأراضي الفلسطينية، وتحسين جودة السلع والخدمات سواءً على مستوى السوق المحلي أو الدولي من خلال اعطائها المزيد من الحوافز والإعفاءات التي تؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية.

ثانياً: البرامج التشجيعية الحكومية

تعتبر البرامج التشجيعية الحكومية للمشاريع في الأراضي الفلسطينية من أهم الركائز التي تسلط عليها الحكومة الضوء نتيجة توفيرها فرص عمل للشباب لكن مازالت التجربة في بدايتها رغم إنشاء الحكومة للعديد من المؤسسات التي تهدف إلى تشجيع الشباب على إنشاء أعمالهم الخاصة (مشاريعهم) من خلال توفير برامج خاصة بهم تمكنهم من تطوير أعمالهم رغم المشاكل والظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني.

*** المناطق الصناعية**

ساعدت الحكومة الفلسطينية بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي والغرف التجارية والبلديات الى تأمين بيئة تنافسية

قوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال عقد اتفاقيات مع مؤسسات دولية تعمد من خلالها الى توفير مقومات النجاح لهذه المشاريع.

بموجب هذه الاتفاقيات تم إنشاء مناطق صناعية بالتعاون مع المؤسسات الدولية مثل:-

١- الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية (JICA).

٢- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).

٣- وكالة التنمية الفرنسية لإنشاء البنى التحتية الخارجية (AFD).

٤- الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي (ALCS).

٥- المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

تمثل البرامج التشجيعية النواة الأولى لنجاح المشروع من خلال الوزارات المكلفة بتسهيل وتيسير عملها ومنها:

*** وزارة المالية**

تعمل هذه الوزارة دور رئيسي في المساهمة الفعالة في تحقيق التوازن بين القطاع الاقتصادي والقطاع المالي رغم الصعوبات المحيطة بعملها حيث تقدم الإعفاءات الضريبية من مختلف أنواع الضرائب عندما يقوم صاحب المشروع بتسجيل مشروعة يتم إعفائه من الضريبة شرط ألا يزيد دخله السنوي عن ١٢٠٠٠ دولار والمشاريع التي يزيد حجم رأس المال فيه عن ١٠٠٠٠٠ دولار أنه يتم إعفاءها من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات ناهيك عن تقديم إعفاءات على المشاريع الموسمية أضف إلى ذلك إمكانية تقسيط الضرائب المتراكمة على أصحاب المشاريع ولم يقف الدعم عند هذا الحد بل أعفت الحكومة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لها علاقة بالطاقة النظيفة (البديلة) من الرسوم الجمركية .

تمنح وزارة المالية بموجب التشريعات والقوانين الفلسطينية المشاريع حوافز اضافية على سبيل المثال إعفاء كاملة من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات، إعفاء من الجمارك للأصول الثابتة، إعفاء من الجمارك للأثاث والأدوات الكهربائية والفنادق والمستشفيات كنوع من المساهمة في إزالة العقبات وتشجيعهم على الاستمرارية في تطوير مشاريعهم (موقع وزارة المالية).

*** وزارة العمل**

تسعى الحكومة الفلسطينية من خلال وزارة العمل على تنظيم سوق العمل وضبط العلاقة بين العاملين وأصحاب العمل من خلال متابعة تطبيق قانون العمل الفلسطيني والتأكد من معايير وحقوق العاملين في المشاريع المنضوية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، وتلعب الوزارة دورا مهما في توفير برامج تدريبية وتطويرية للعاملين في المشاريع المسجلة بشكل رسمي ضمن قوائم السلطة الوطنية الفلسطينية بالتعاون مع الدول المانحة (موقع وزارة العمل).

*** الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار**

تسعى الحكومة الفلسطينية من خلال انشائها لهيئة تشجيع الاستثمار إلى دعم المشاريع في فلسطين، وذلك من خلال توفير ما يمكن للمستثمر للبدء بالعمل الفوري(التراخيص، المعلومات والبيانات، القوانين الداعمة، توفير الاستشارات، الخ....)، كما قامت الهيئة بتوفير برنامج تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بنظام القرض الحسن بقرار مجلس الوزراء عام

٢٠٠٨ وذلك بهدف زيادة سرعة تطوير هذه المشاريع بغرض زيادة إنتاجيتها وقدرتها المالية على توفير فرص عمل وتكييفها مع الظروف الاقتصادية الصعبة حيث بلغت قيمة التمويل لهذه المشاريع ٦٧٠٠٠٠٠وبلغ عدد المشاريع التي لم تستكمل إجراءات وشروط العقد ٨٢ مشروع من إجمالي عدد المشاريع المستفيدة وهي ١٢٠٦ مشاريع والجدير بالذكر أن عدد المشاريع من فئة الإناث المعتمدة بلغت ١٥٦ مشروع أي ما نسبته ١٣٪ من إجمالي عدد المشاريع(الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لتشجيع الاستثمار (IPIPA)).

*** وزارة الاقتصاد الوطني**

تساهم الحكومة الفلسطينية من خلال وزارة الاقتصاد الوطني الى دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك عن طريق رسم السياسات الاقتصادية وبالتعاون مع القطاعين الحكومي والخاص، ناهيك عن عنها تقوم بعملية تسجيل الشركات والتسجيل التجاري والعلامات التجارية وتسجيل الملكية الصناعية والفكرية وترخيص المنشأت واصدار رخص الاستيراد والتصدير ناهيك عن الرقابة على المشاريع المختلفة ومراقبة الاسعار والمنتجات بمختلف انواعها.

توفر وزرة الاقتصاد الوطني العديد من البرامج التشجيعية منها البرنامج الفرنسي لدعم القطاع الخاص (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) الذي يعمل على تطويرها ودعم المشاريع الناشئة في عدد من المجالات الزراعي، الصناعي، السياحي، الخ... والذي خصص ما نسبته ٣٥٪ لشراء المعدات والخدمات التي تساهم في نجاح المشاريع (الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد الوطني).

ثالثا: البنية التحتية

تعتبر البنية التحتية في فلسطين من أهم الركائز الأساسية في جلب الاستثمار ودعم وجود المشاريع القائمة سواء كانت صناعية، تجارية، خدماتية ومنذ دخول السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أرض الوطن وتشكيل الحكومة الفلسطينية التي وضعت من أهم سلم أولوياتها تحديث البنية التحتية التي كانت تعاني من الويلات (الإهمال) نتيجة قيام الاحتلال الاسرائيلي بإهمالها.

*** قطاع المياه**

إن من أهم سبل الحياة ومن العناصر الأساسية في نجاح المشروع توفر شبكة المياه لهذا المشروع لكن يعاني قطاع المياه في فلسطين من تراجع الكميات التي يحصل عليها حيث تستخدم فقط ٢٠٪ من حقوقهم المائية لصالحهم والباقي يأخذه الاحتلال حيث يستغل الاحتلال سيطرته على الأرض في تناقص حصة الفلسطينيين منها حيث أشار (صندوق النقد العربي ،٢٠١٦) أن الحصة الفلسطينية بلغت من المياه ما نسبته ١٥٪ وباقي الحصة ٨٥٪ يذهب للاحتلال في الضفة الغربية بما في ذلك المستوطنات المقامة على أراضي المواطنين.

*** قطاع الكهرباء**

تعاني الحكومة الفلسطينية من عدم السيطرة على الطاقة الكهربائية وخاصة المناطق (ج) وذلك بسبب غياب الإطار التنظيمي لها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١١) ناهيك عن عدم السماح للحكومة الفلسطينية بإنشاء محطات توليد كهرباء من قبل الاحتلال إما لدواعي أمنية أو عدم دخولها ضمن الاتفاقيات الموقعة بينهم ومن أجل ذلك يسيطر الاحتلال

الإسرائيلي على شبكات الكهرباء ويلتزم الطرف الفلسطيني بتزويدها بالطاقة الكهربائية بالكميات التي ترغب بها إسرائيل بقيمة مالية عالية.

*** قطاع النقل**

يعتبر قطاع النقل هو شريان الحياة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث يخضع هذا القطاع إلى معوقات كثيرة من قبل الاحتلال الاسرائيلي وبعض الإجراءات الحكومية مثل: سوء التنظيم بسبب انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ يلجأ أصحاب المشاريع إلى استخدام سياراتهم الخاصة أو سيارات أجرة ذات حجم صغير في نقل منتجاتهم إلى السوق ويعود ذلك إلى ارتفاع تكلفة شراء السيارات التجارية وسوء الطرق، بسبب التدمير المتكرر لها من قبل الاحتلال الإسرائيلي (موقع وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)).

*** قطاع الاتصالات**

يعاني قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني كغيره من القطاعات من القيود الإسرائيلية حيث تتبع الاتصالات الفلسطينية إلى الشركات الاسرائيلية مباشرة دون وساطة الحكومة الفلسطينية على الرغم من محاولات تطوير هذا القطاع إلا أنه لا يزال خاضعا للاحتلال الى الآن، الذي يمنع تطوير شبكاته وخفض أسعارها بشكل ملحوظ ليجبر أصحاب المشاريع على استخدام الشبكات الإسرائيلية بدلا من شركات الاتصال الفلسطينية أضف إلى ذلك محاولات الحكومة الحثيثة إلى تطوير الشبكة من خلال شراء الأجهزة المتطورة ضمن مشاريع ودعم هذا القطاع إلا أنه لم يوافق عليه حتى الآن(ابو ظهير،٢٠٢١).

رابعاً: الإعفاءات الضريبية والجمركية

أدركت الحكومة الفلسطينية أهمية النظام الضريبي في دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني نحو تنميته واستدامته من خلال توفير نظام ضريبي قادر على مساعدة أصحاب المشاريع وذلك من خلال تقسيم هذا النظام إلى شرائح ضريبية الى الاتي:

نظام الافراد	
٧٥٠٠٠-١	٥%
١٥٠٠٠٠-٧٥٠٠١	١٠%
١٥٠٠٠١ فاكثر	١٥%
نظام الشركات	
الشركات	١٥%
شركات الاتصالات والشركات التي تصنع بامتياز أو احتكار	٢٠%

*** الدراسات السابقة**

دراسة (شيخ علي،٢٠١٩) هدفت الدراسة الى التعرف الى دور عوامل تعزيز التنافسية في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستكشافي، من اجل تزويد أصحاب المشاريع بالتوصيات والمقترحات، تكونت عينة الدراسة من (١٧٥) مشروعاً من أصل مجتمع (٥٨٦) مشروعاً، من اهم النتائج التي توصل لها الباحث بان الدور الحكومي يعمل على تشجيع وزيادة المشاريع، واسهام الإعفاءات الضريبية بتحسين الوضع المالي للمشروع، كما توفر الحكومة البنية التحتية الداعمة لهم بالإضافة الى دعم الحكومة لسياسة الاستيراد والتصدير.

دراسة (الجنابي،٢٠١٩) هدفت الدراسة الى تحليل المشاكل التي تواجهه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، استخدم الباحث مسح ميداني لجمع البيانات حيث بلغت العينية (٥٠) مشروعاً، من اهم النتائج التي توصل لها الباحث عدم وجود حوافز سواء الضريبية والتمويلية او التشجيعية لهذه المشاريع، إضافة الى عدم وجود أطر قانونية تقوم على حماية حقوقهم والحفاظ عليها.

دراسة (أبو مد لله،٢٠١٨) هدفت الدراسة الى تعزيز ودعم الاقتصاد الوطني، من خلال زيادة عوائد الإنتاج المحلي وزيادة عمليات التشغيل، استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات، من اهم النتائج التي توصل لها الباحثون اتباع سياسات حكومية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال سن القوانين والبرامج الداعمة لهم وتشجيع البنوك على تمويل المشاريع وتدريب أصحاب المشاريع بمختلف المجالات.

*** منهج الدراسة**

استخدم الباحث الدراسة الكمية، مستخدما المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين–دراسة حالة الضفة الغربية، ولملائمته لهذا النوع من الدراسات، حيث يهتم هذا المنهج بكيفية حدوث الظاهرة، ويمكن اتخاذ هذا المنهج لكل من البحوث الاجتماعية التي تهتم بالحاضر والماضي.

*** مجتمع الدراسة**

تكون مجتمع الدراسة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية والبالغة (٢٢٠٣٤) مشروع موزعة على كافة محافظة الضفة الغربية والبالغة (١١) محافظة، ويوضح ذلك الجدول (١):

جدول (١): توزيع مجتمع الدراسة حسب حجم المشروع.

حجم المشروع	العدد	النسبة المئوية
مشروع صغير	17223	78%
مشروع متوسط	4811	22%
المجموع	22034	100%

*** عينة الدراسة**

لأغراض هذه الدراسة تم توزيع الاستبانة على عينة قصدية من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كل مدن الضفة الغربية، حيث تم حساب حجم العينة باستخدام معادلة باستخدام معادلة روبرت ماسون، وبلغ حجم العينة (٣٧٨)، والجدول (٢) يبين خصائص عينة الدراسة:

جدول (٢): خصائص عينة الدراسة.

المتغيرات		العدد	النسبة المئوية
موقع المسؤول	صاحب المشروع	162	42.9%
	مدير المشروع	101	26.7%
	صاحب ومدير المشروع	115	30.4%
	المجموع	378	100%
نوع المشروع	سياحي	36	9.5%
	صناعي	33	8.7%
	تجاري	116	30.7%
	خدماتي	60	15.9%
	حرفي	59	15.6%
	غير ذلك	74	19.6%
	المجموع	378	100%
حجم رأس مال المشروع (دينار أردني)	أقل من ١٠٠٠٠ دينار	119	31.5%
	١٠٠٠٠–٣٠٠٠٠ دينار	168	44.4%
	أكثر من ٣٠٠٠٠ دينار	91	24.1%
	المجموع	378	100%
عمر المشروع	أقل من سنتين	94	24.9%
	من سنتين إلى خمس سنوات	99	26.2%
	أكثر من خمس سنوات	185	48.9%
	المجموع	378	100%

بالنظر إلى الجدول (٢) يتبين الآتي:

١– معظم أفراد عينة الدراسة كانوا من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت نسبتهم (٤٢,٩٪)، مقابل (٣٠,٤٪) من هم أصحاب ومدراء لتلك المشاريع، بينما (٢٦,٧٪) من أفراد العينة مديرو مشاريع.

٢– معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية مشاريع تجارية، حيث بلغت نسبتها (٣٠,٧٪)، تلاها المشاريع مجهولة المجال بنسبة (١٩,٦٪)، تلاها المشاريع الخدماتية بنسبة (١٥,٩٪)، تلاها المشاريع الحرفية بنسبة (١٥,٦٪)، تلاها المشاريع السياحية بنسبة (٩,٥٪)، وأخيراً المشاريع الصناعية بنسبة (٨,٧٪).

٣- غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعمل برأس مال ما بين (١٠٠٠٠-٣٠٠٠٠) دينار أردني، حيث بلغت نسبتها (٤٤,٤٪)، تلاه المشاريع التي تعمل برأس مال دون ١٠٠٠٠ دينار أردني بنسبة (٣١,٥٪)، وأخيراً المشاريع التي تعمل برأس يزيد عن ٣٠٠٠٠ دينار أردني بنسبة (٢٤,١٪).

٤- معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة زادت مدة انشاؤها عن خمس سنوات، حيث بلغت نسبتها (٤٨,٩٪)، تلاه المشاريع التي التي بلغت مدة إنشاؤها من سنتين إلى خمس سنوات بنسبة (٢٦,٢٪)، وأخيراً المشاريع التي بلغت مدة إنشاؤها أقل من سنتين بنسبة (٢٤,٩٪).

*** أداة الدراسة**

قام الباحث بأعداد وتصميم أداة الدراسة (الاستبانة) بالاستناد الى الادب التربوي والدراسات السابقة، ومساعدة الدكتور المشرف على الدراسة، وقد تكونت الاستبانة بمجملها من ثلاثة أقسام على النحو التالي:

١- القسم الأول: ويحتوي هذا القسم على متغيرات الدراسة الشخصية وهي (موقع المسؤول، المؤهل العلمي، نوع المشروع، حجم رأس مال المشروع، عمر المشروع، عدد العاملين بالمشروع، المدينة، موقع المشروع).

٢- القسم الثاني: ويتكون من أربعة محاور رئيسية:

٣- المحور الأول: الإعفاءات الضريبية، ويتكون من (١٢) فقرة.

٤- المحور الثاني: البرامج الحكومية التشجيعية، ويتكون من (١٠) فقرات.

٥- المحور الثالث: البنية التحتية، ويتكون من (١١) فقرات.

٦- المحور الرابع: التشريعات والقوانين، ويتكون من (١٠) فقرات.

وذلك بعد التعديل وإضافة وحذف بعض الفقرات وفق آراء المحكمين، وقد تناولت الاستبانة أسئلة الدراسة وإجاباتها وتم تحديدها حسب سلم ليكرت الخماسي: (١- بدرجة أعارض بشدة، ٢-بدرجة أعارض، ٣-بدرجة محايد، ٤-بدرجة أوافق، ٥-بدرجة أوافق بشدة). وتم تصميم أداة الدراسة للإجابة على أسئلة الدراسة والتي تؤكد صدق الأداة المستخدمة.

*** صدق الأداة**

يعبر صدق الأداة عن مدى صلاحية الأداة المستخدمة لقياس ما وضعت لقياسه، وقد قامت الباحثة بعرض الاستبانة على عدد من المحكمين والمختصين من حملة شهادة الدكتوراه في ميدان علم الإدارة وعلم الاجتماع والإحصاء ومناهج البحث العلمي، وذوي الخبرة في عدد من الجامعات الفلسطينية والعربية، حيث بلغ عدد المحكمين () محكماً من حملة شهادات الدكتوراه والماجستير، وتم تعديل فقرات الاستبانة وفق الملاحظات والتعديلات المقترحة، وأعيد صياغة الاستبانة بشكلها النهائي وفقاً لذلك، وقد كان الغرض من ذلك الحكم على درجة مناسبة الفقرات، ووضوحها وانتمائها للمجال، وسلامة الصياغة اللغوية، وبناءً على آراء ومقترحات المحكمين تمّ تعديل صياغة بعض الفقرات لُغوياً، وحذف بعض الفقرات وإضافة فقرات أخرى ليُصبح عدد فقرات الاستبانة (٤٣) فقرة.

*** ثبات أداة الدراسة**

للتحقق من ثبات أداة القياس تم فحص الثبات لفقرات الاستبانة بحساب معامل كرونباخ ألفا Cronbach Alpha))، وذلك وفق الجدول (٣):

جدول (٣): معاملات كرونباخ ألفا لفقرات الاستبانة على الدرجة الكلية، وفي كل مجالات الدراسة.

المجالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا
الإعفاءات الضريبية	12	0.919
البرامج الحكومية التشجيعية	10	0.941
البنية التحتية	11	0.937
التشريعات والقوانين	10	0.924
الدرجة الكلية	43	0.960

يتضح من الجدول (٣) أن قيمة معامل لمجالات دور العامل الحكومي تراوحت ما بين (٠,٩١٩) و(٠,٩٤١)، وحصل مجال البرامج الحكومية التشجيعية على أعلى معامل ثبات، بينما حصل مجال الإعفاءات الضريبية على أدنى معامل ثبات، وأخيراً بلغت قيمة معامل الثبات للاستبانة ككل (٠,٩٦٠)، وهي معاملات ثبات عالية، مما يشير إلى دقة وثبات أداة القياس.

*** المعالجة الإحصائية**

بعد جمع بيانات الدراسة قامت الباحثة بمراجعتها وذلك تمهيدا لإدخالها للحاسب وقد تم إدخالها للحاسب وذلك بإعطائها أرقاما معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية حيث أعطيت الإجابة بدرجة أوافق بشدة خمس درجات، والإجابة بدرجة أوافق أربع درجات، والإجابة بدرجة محايد ثلاث درجات، والإجابة بدرجة أعارض درجتين، والإجابة بدرجة أعارض بشدة درجة واحدة. وذلك في جميع فقرات الدراسة وبذلك أصبحت الاستبانة تقيس دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية بالاتجاه الموجب. وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، واختبار "ت" للعينة الواحدة، واختبار "ت" للعينات المستقلة، ومعامل ارتباط بيرسون، واختبار تحليل التباين الأحادي، ومعادلة كرونباخ الفا، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS)).

*** نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها والتوصيات**

يتناول هذا المبحث عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الباحث من خلال استجابة أفراد العينة حول دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية وفقاً لتساؤلات الدراسة وفرضياتها، ويمكن تفسير قيمة المتوسط الحسابي كما يلي:

جدول (٤): دلالة المتوسط الحسابي.

الفئة	التقدير	الدلالة في الاستبانة
1 – أقل من1.8	منخفض جداً	أعارض بشدة
1.8–أقل من2.6	منخفض	أعارض
2.6 – أقل من3.4	متوسط	محايد
3.4–أقل من4.2	مرتفع	أوافق
4.2– 5	مرتفع جداً	أوافق بشدة

وفي ضوء معالجة بيانات الدراسة إحصائيا توصل الباحث للنتائج التالية:

*** عرض نتائج أسئلة الدراسة**

عرض نتائج السؤال الرئيس: ما هو دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية؟

ويمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال الفرضية الرئيسة الأولى والتي تنص على: "لا يوجد دور للعامل الحكومة في دعم المشاريع الصغير والمتوسطة في الضفة الغربية "

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام اختبار "ت" للعينة الواحدة (One sample t-test)، والجدول (٥) يوضح ذلك:

جدول (٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

Test value=2

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية	الدرجة
الإعفاءات الضريبية	3.19	0.886	26.329	00.00	متوسط
البرامج الحكومية التشجيعية	2.78	0.958	16.002	00.00	متوسط
البنية التحتية	2.98	0.938	20.362	00.00	متوسط
التشريعات والقوانين	3.19	0.886	26.263	00.00	متوسط
دور العامل الحكومي بشكل عام	3.04	0.728	27.960	00.00	متوسط

يتضح من الجدول (٥)، وجود دور متوسط للعامل الحكومي بكافة أبعاده (الإعفاءات الضريبية، البرامج التشجيعية، البنية التحتية، التشريعات والقوانين) في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث جاءت قيمة ألفا أقل من ٠,٠٥، وقيمة "ت" المحسوبة (٩٦٠,٢٧) أكبر من قيمة "ت" الجدولية (١,٦٥)، وبمتوسط حسابي (٣,٠٤) وانحراف معياري (٠,٧٢٨). وجاءت أعلى مجالات دور العامل الحكومي حسب الأهمية مجال الإعفاءات الضريبية، ومجال التشريعات والقوانين بمتوسط حسابي (٣,١٩) وانحراف معياري (٠,٨٨٦)، تلاها دور البنية التحتية بمتوسط حسابي (٢,٩٨) وانحراف معياري (٠,٩٣٨)، وأخيراً دور البرامج الحكومية التشجيعية بمتوسط حسابي (٢,٧٨) وانحراف معياري (٠,٩٥٨).

وعليه يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على: "يوجد دور متوسط للعامل الحكومة في دعم المشاريع الصغير والمتوسطة في الضفة الغربية ."

عرض نتائج السؤال الفرعي الأول: ما هو دور التشريعات والقوانين في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية؟

ويمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على: "لا يوجد دور للتشريعات والقوانين في دعم تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية". وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام اختبار "ت" للعينة الواحدة (One sample t-test)، والجدول (٦) يوضح ذلك:

جدول (٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لفقرات التشريعات والقوانين حسب الأهمية.

Test value=2

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	1	لدي معرفة بالتشريعات والقوانين التي تدعم مشروعي.	3.67	1.02	31.873	00.00	مرتفع
8	2	تساهم التشريعات والقوانين في حفظ حقوق جميع الأطراف بمشروعي.	3.26	1.13	20.454	00.00	متوسط
6	3	توفر الحكومة جهات رقابة على أعمال مشروعي.	3.19	1.14	18.346	00.00	متوسط
2	4	توفر الحكومة الحماية القانونية للعلامة التجارية الخاصة بمشروعي.	3.17	1.11	18.684	00.00	متوسط
9	5	يوجد سهولة في تقديم الشكوى لجهات الاختصاص في حال النزاعات الخاصة لمشروعي.	3.14	1.16	17.916	00.00	متوسط
7	6	تساهم التشريعات والقوانين في توفير بيئة مناسبة لزيادة الاستثمار بمشروعي.	3.11	1.18	20.238	00.00	متوسط
3	7	تساعد التشريعات والقوانين في ضبط القطاع الخاص بمشروعي.	3.10	1.17	18.426	00.00	متوسط
10	8	توفر التشريعات والقوانين الحماية القانونية لمشروعي في جميع الحالات.	3.10	1.21	21.575	00.00	متوسط
5	9	توفر الحكومة جهات اختصاص للنزاعات الخاصة بمشروعي.	3.09	1.18	19.123	00.00	متوسط
4	10	تساهم التشريعات والقوانين في تطوير مشروعي.	3.08	1.13	17.710	00.00	متوسط
الدرجة الكلية			3.19	0.886	26.263	00.00	متوسط

يلاحظ من الجدول (٦) أعلاه، وجود دور متوسط للتشريعات والقوانين في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية، حيث جاءت قيمة ألفا أقل من ٠,٠٥، وقيمة "ت" المحسوبة (٢٦,٢٦٣) أكبر من قيمة "ت" الجدولية (١,٦٥)، وبمتوسط حسابي (٣,١٩) وانحراف معياري (٠,٨٨٦)، وجاءت أعلى الفقرات، وبدرجة مرتفعة: الفقرة التي تنص على (لدي معرفة بالتشريعات والقوانين التي تدعم مشروعي) بمتوسط حسابي (٣,٦٧) وانحراف معياري (١,٠٢).

في حين جاءت أدنى الفقرات وبدرجة متوسطة الفقرة التي تنص على (تساهم التشريعات والقوانين في تطور مشروعي) بمتوسط حسابي (٣,٠٨) وانحراف معياري (١,١٣). وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على" "يوجد دور للتشريعات والقوانين في دعم تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية".

عرض نتائج السؤال الفرعي الثاني: ما هو دور البرامج التشجيعية الحكومية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية؟

ويمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على: "لا يوجد دور للبرامج التشجيعية الحكومية في دعم تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية". وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام اختبار "ت" للعينة الواحدة (One sample t-test)، والجدول (٧) يوضح ذلك:

جدول (٧): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لفقرات البرامج التشجيعية الحكومية حسب الأهمية.

Test value=2

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	1	لدي معرفة في البرامج التشجيعية الحكومية.	3.19	1.11	20.800	00.00	متوسط
2	2	يوجد العديد من التسهيلات التي تساهم في الحصول على البرامج الحكومية التشجيعية.	3.07	1.19	17.544	00.00	متوسط
4	3	توفر الحكومة مراكز تدريب مهني للمشاريع.	3.02	1.21	5.508	00.00	متوسط
6	4	توفر الحكومة الاستشارات (الفنية، القانونية، الإدارية).	2.79	1.12	16.380	00.00	متوسط
5	5	توفر الحكومة العديد من الدورات التدريبية في مختلف المجالات (الإدارة، القانون، الفنية).	2.78	1.16	13.164	00.00	متوسط
9	6	توفر الحكومة برامج الدعم المالي في حالات الكوارث.	2.71	1.23	13.788	00.00	متوسط
8	7	توجد برامج تطوير وتأهيل للعاملين بمشروعي.	2.70	1.24	9.874	00.00	متوسط
10	8	توفر الحكومة برامج تشجيعية باستمرار لتطوير مشروعي.	2.65	1.19	11.068	00.00	متوسط
7	9	توفر الحكومة مناطق صناعية وبأسعار رمزية.	2.59	1.16	11.355	00.00	منخفض
3	10	تلقيت منحة مالية من المؤسسات الحكومية.	2.34	1.20	10.593	00.00	منخفض
الدرجة الكلية			2.78	0.958	16.002	00.00	متوسط

يلاحظ من الجدول (٧) أعلاه، وجود دور متوسط للبرامج التشجيعية الحكومية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية، حيث جاءت قيمة ألفا أقل من ٠,٠٥، وقيمة "ت" المحسوبة (١٦,٠٠٢) أكبر من قيمة "ت" الجدولية (١,٦٥)، بمتوسط حسابي (٢,٧٨) وانحراف معياري (٠,٩٥٨)، وجاءت أعلى الفقرات، وبدرجة متوسطة: الفقرة التي تنص على (لدي معرفة في البرامج التشجيعية الحكومية) بمتوسط حسابي (٣,١٩) وانحراف معياري (١,١١)، تلاها الفقرة التي تنص على (يوجد العديد من التسهيلات التي تساهم في الحصول على البرامج الحكومية التشجيعية) بمتوسط حسابي (٣,٠٧) وانحراف معياري (١,١٩). في حين جاءت أدنى الفقرات وبدرجة منخفضة أيضاً الفقرة التي تنص على (تلقيت منحة مالية من المؤسسات الحكومية) بمتوسط حسابي (٢,٣٤) وانحراف معياري (١,٢٠)، تلاها الفقرة التي تنص على (توفر الحكومة مناطق صناعية وبأسعار رمزية) بمتوسط حسابي (٢,٥٩) وانحراف معياري (١,١٦). وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على" "يوجد متوسط دور للبرامج التشجيعية الحكومية في دعم تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية".

عرض نتائج السؤال الفرعي الثالث: ما هو دور البنية التحتية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية؟

ويمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على: "لا يوجد دور للبنية التحتية في دعم تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية". وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام اختبار "ت" للعينة

الواحدة (One sample t-test)، والجدول (٨) يوضح ذلك:

جدول (٨): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لفقرات البنية التحتية حسب الأهمية.

Test value=2

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية	الدرجة
8	1	يوجد ضعف في البنية التحتية الحكومية	3.52	1.26	16.432	00.00	مرتفع
2	2	تساعد البنية التحتية المتوفرة على توزيع منتجاتي بسهولة.	3.08	1.19	17.760	00.00	متوسط
7	3	تراعي الحكومة ضمن البنية التحتية تعليمات السلامة العامة	3.06	1.27	12.984	00.00	متوسط
11	4	توفر الحكومة نظم اتصالات وقواعد بيانات حديثة للبنية التحتية لمشروعي.	3.04	1.15	14.682	00.00	متوسط
5	5	تساعد البنية التحتية في التوسع الجغرافي لمشروعي.	3.03	1.25	16.013	00.00	متوسط
1	6	توفر الحكومة البنية التحتية المناسبة لمشروعي.	2.99	1.18	13.238	00.00	متوسط
10	7	أسعار استخدام البنية التحتية مناسب لدخل مشروعي	2.88	1.19	16.277	00.00	متوسط
4	8	توفر الحكومة البنية التحتية التي تدعم البيئة.	2.85	1.12	23.398	00.00	متوسط
6	9	توفر الحكومة مرافق عامة قريبة من مشروعي.	2.83	1.22	12.497	00.00	متوسط
3	10	تقوم الحكومة بإعمال الصيانة الدورة للبنية التحتية المتوفرة لمشروعي.	2.77	1.15	14.423	00.00	متوسط
9	11	يوجد سهولة في الحصول على خدمات البنية التحتية الحكومية	2.73	1.13	17.539	00.00	متوسط
الدرجة الكلية			2.98	0.938	20.362	00.00	متوسط

يلاحظ من الجدول (٨) أعلاه، وجود دور متوسط للبنية التحتية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية، حيث جاءت قيمة ألفا أقل من ٠,٠٥، وقيمة "ت" المحسوبة (٢٠,٣٦٢) أكبر من قيمة "ت" الجدولية (١,٦٥)، وبمتوسط حسابي (٢,٩٨) وانحراف معياري (٠,٩٣٨). وجاءت أعلى الفقرات، وبدرجة مرتفعة: الفقرة التي تنص على (يوجد ضعف في البنية التحتية الحكومية) بمتوسط حسابي (٣,٥٢) وانحراف معياري (١,٢٩). في حين جاءت أدنى الفقرات وبدرجة متوسطةً الفقرة التي تنص على (تلقيت منحة مالية من المؤسسات الحكومية) بمتوسط حسابي (٢,٣٤) وانحراف معياري (١,٢٠)، تلاها الفقرة التي تنص على (يوجد سهولة في الحصول على خدمات البنية التحتية الحكومية) بمتوسط حسابي (٢,٧٣) وانحراف معياري (١,١٣). وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور للبنية التحتية في دعم تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية".

عرض نتائج السؤال الفرعي الرابع: ما هو دور الإعفاءات الضريبية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية؟

ويمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على: "لا يوجد دور للإعفاءات الضريبية في دعم تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية". وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام اختبار "ت" للعينة الواحدة (One sample t-test)، والجدول (٩) يوضح ذلك:

جدول (٩): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لفقرات الإعفاءات الضريبية حسب الأهمية.

Test value=2

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية	الدرجة
1	1	لدي معرفة بالنظام الضريبي الحكومي.	3.52	1.02	29.043	00.00	مرتفع
6	2	أواجه عقبات في الإجراءات الضريبية بالمؤسسات الحكومية.	3.42	1.20	23.559	00.00	مرتفع
2	3	لدي معرفة ببرامج الإعفاءات الضريبية الحكومية.	3.29	1.07	19.465	00.00	متوسط
9	4	تساعد الإعفاءات الضريبية توسيع الاستثمار بمشروعي	3.27	1.30	13.783	00.00	متوسط
8	5	تعمل الإعفاءات الضريبية على التزامي في دفع الضرائب	3.25	1.25	16.696	00.00	متوسط
11	6	تساعد الإعفاءات الضريبية على زيادة الثقة بالنظام الضريبي الخاص بمشروعي	3.24	1.26	22.904	00.00	متوسط
3	7	تعلن المؤسسات الحكومية عن الحملات للإعفاء الضريبية خلال فترات متفرقة.	3.23	1.23	16.236	00.00	متوسط
10	8	يساعد الإعفاءات الضريبية على استمرارية مشروعي	3.23	1.28	19.396	00.00	متوسط
5	9	ساعدت الإعفاءات الضريبية في المساهمة بالنهوض بمشروعي.	3.04	1.21	19.099	00.00	متوسط
7	10	أدت الإعفاءات الضريبي في تحسين الوضع المالي لمشروعي.	3.01	1.21	18.640	00.00	متوسط
12	11	توفر الحكومة نظم اتصالات وقواعد بيانات حديثة لمشروعي.	2.94	1.26	19.266	00.00	متوسط
4	12	يوجد سهولة في إجراءات الإعفاءات الضريبية.	2.89	1.26	14.557	00.00	متوسط
الدرجة الكلية			3.19	0.886	26.329	00.00	متوسط

يلاحظ من الجدول (٩) أعلاه، وجود دور متوسط للإعفاءات الضريبية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية، حيث جاءت قيمة ألفا أقل من ٠,٠٥، وقيمة "ت" المحسوبة (٢٦,٣٢٩) أكبر من قيمة "ت" الجدولية (١,٦٥)، وبمتوسط حسابي (٣,١٩) وانحراف معياري

(٠,٨٨٦). وجاءت أعلى الفقرات، وبدرجة مرتفعة: الفقرة التي تنص على (لدي معرفة بالنظام الضريبي الحكومي) بمتوسط حسابي (٣,٥٢) وانحراف معياري (١,٠٢)، تلاها الفقرة التي تنص على (أواجه عقبات في الإجراءات الضريبية بالمؤسسات الحكومية) بمتوسط حسابي (٣,٤٢) وانحراف معياري (١,٢٠). في حين جاءت أدنى الفقرات وبدرجة متوسطةً الفقرة التي تنص على (يوجد سهولة في إجراءات الإعفاءات الضريبية) بمتوسط حسابي (٢,٨٩) وانحراف معياري (١,٢٦). وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على" "يوجد دور للإعفاءات الضريبية في دعم تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية".

*** عرض نتائج الفرضية الرئيسية الثانية**

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ ٠,٠٥) في دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغير والمتوسطة في الضفة الغربية تعزى للمتغيرات: (موقع المسؤول، حجم رأس مال المشروع، نوع المشروع، عمر المشروع).

وتتم الإجابة عن تلك الفرضية بواسطة الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، كما يلي:

عرض نتائج الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ ٠,٠٥) في دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغير والمتوسطة في فلسطين تعزى لمتغير موقع المسؤول.

تم استخدام تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات، ويوضح ذلك الجدول (١٠):

جدول (١٠): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي حول دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير موقع المسؤول.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.114	2	0.057	0.107	0.899
داخل المجموعات	200.026	375	0.533		
المجموع	200.140	377			

يتضح من الجدول (١٠) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α≤ ٠,٠٥) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير موقع المسؤول، حيث كانت الدلالة الإحصائية> ٠,٠٥، وهي غير دالة إحصائياً. كما أن قيمة "ف" المحسوبة (٠,١٠٧) أقل من قيمة "ف" الجدولية (٣,٠٠).

عرض نتائج الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ ٠,٠٥) في دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغير والمتوسطة في فلسطين تعزى لمتغير نوع المشروع.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات، ويوضح ذلك الجدول (١١):

جدول (١١): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي حول دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير نوع المشروع.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	7.113	5	1.424	2.741	0.019
داخل المجموعات	193.028	372	0.519		
المجموع	200.140	377			

يتضح من الجدول (١١) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α≤ ٠,٠٥) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية

المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير نوع المشروع، حيث كانت الدلالة الإحصائية< ٠,٠٥، وهي دالة إحصائياً. كما أن قيمة "ف" المحسوبة (٢,٧٤١) أكبر من قيمة "ف" الجدولية (٢,٢١).

ولمعرفة مصدر الفروق تم استخدام اختبار (LSD) لدلالة الفروق بين المتوسطات، ويوضح ذلك الجدول (١٢):

جدول (١٢): اختبار (LSD) لدلالة الفروق بين المتوسطات حسب متغير المؤهل العلمي.

المتغير	سياحي	صناعي	تجاري	خدماتي	حرفي	غير ذلك
سياحي		0.40449*	0.41760*		0.44338*	0.44565*
صناعي	-0.40449*					
تجاري	-0.41760*					
خدماتي						
حرفي	-0.44338*					
غير ذلك	-0.44565*					

تشير البيانات الواردة في الجدول (١٢) إلى أن الفروق كانت ما بين حملة المشاريع السياحية والمشاريع الصناعية والتجارية والحرفية وغير ذلك، ولصالح المشاريع السياحية.

عرض نتائج الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ ٠,٠٥) في دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغير والمتوسطة في فلسطين تعزى لمتغير حجم رأس مال المشروع.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات، ويوضح ذلك الجدول (١٣):

جدول (١٣): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي حول دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير حجم رأس مال المشروع.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.128	2	0.064	0.120	0.887
داخل المجموعات	200.012	375	0.563		
المجموع	200.140	377			

يتضح من الجدول (١٣) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α≤ ٠,٠٥) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير حجم رأس مال المشروع، حيث كانت الدلالة الإحصائية< ٠,٠٥، وهي غير دالة إحصائياً. كما أن قيمة "ف" المحسوبة (٠,١٢٠) أقل من قيمة "ف" الجدولية (٣,٠٠).

عرض نتائج الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ ٠,٠٥) في دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغير والمتوسطة في فلسطين تعزى لمتغير عمر المشروع.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات، ويوضح ذلك الجدول (١٤):

جدول (١٤): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي حول دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير عمر المشروع.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.945	2	0.472	0.889	0.412
داخل المجموعات	199.196	375	0.531		
المجموع	200.140	377			

يتضح من الجدول (١٤) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α≤ ٠,٠٥) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير عمر المشروع، حيث كانت الدلالة الإحصائية< ٠,٠٥، وهي غير دالة إحصائياً. كما أن قيمة "ف" المحسوبة (٠,٨٨٩) أقل من قيمة "ف" الجدولية (٣,٠٠).

*** نتائج الدراسة**

خرجت الدراسة بالنتائج التالية:-

١- يوجد دور متوسط للعامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية.

٢- وجود دور متوسط للتشريعات والقوانين في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية.

٣- وجود معرفة كبيرة لدى المبحوثين بالتشريعات والقوانين التي تدعم مشاريعهم.

٤-التشريعات والقوانين الحكومية تسهم بدرجة متوسطة في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٥- وجود دور متوسط للبرامج التشجيعية الحكومية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية.

٦- تتوفر لدى أصحاب ومديرو المشاريع الصغيرة والمتوسطة معرفة متوسطة في البرامج التشجيعية الحكومية.

٧- تقدم الحكومة الفلسطينية العديد من التسهيلات التي تساهم في الحصول على البرامج الحكومية التشجيعية وبدرجة متوسطة.

٨-تتلقى المشاريع الصغيرة والمتوسطة منح مالية وبشكل قليل.

٩-توفر الحكومة مناطق صناعية وبأسعار رمزية، وبشكل قليل.

١٠- وجود دور متوسط للبنية التحتية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية.

١١- وجود ضعف في البنية التحتية الحكومية.

١٢- تتلقى المشاريع الصغيرة والمتوسطة منح مالية من المؤسسات الحكومية وبدرجة متوسطة.

١٣- توجد سهولة في الحصول على خدمات البنية التحتية الحكومية وبدرجة متوسطة.

١٤- وجود دور متوسط للإعفاءات الضريبية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية.

١٥- وجود معرفة لدى أصحاب ومديرو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنظام الضريبي الحكومي.

١٦- وجود عقبات تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإجراءات الضريبية.

١٧- تتوفر سهولة في إجراءات الإعفاءات الضريبية.

١٨- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغيرات: موقع المسؤول، حجم رأس مال المشروع، وعمر المشروع.

١٩- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (٠,٠٥ $\geq \alpha$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول دور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير نوع المشروع، ولصالح المشاريع السياحية.

*** توصيات الدراسة**

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:-

١- تعزيز دور الحكومة في تقديم الدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أجل تطوير تلك المشاريع وتحسين ميزتها التنافسية، وذلك من خلال:-

١- تعديل التشريعات والقوانين المعمول بها بما يتلاءم مع احتياجات تلك المشاريع، ويلائم التطورات.

٢- عمل المزيد من البرامج التشجيعية بغية تحفيز تلك المشاريع وتطويرها من أجل استمراريتها.

٣- مد يد العون والمساعدة في تحسين البنية التحتية لتلك المشاريع.

٤- العمل على تحسين النظام الضريبي لصالح تلك المشاريع لما له من دور في تنمية تلك المشاريع وتطويرها.

٢- عمل ورش عمل ودورات توعوية لأصحاب ومديرو المشاريع الصغيرة والمتوسطة حول البرامج التشجيعية الحكومية.

٣- على الحكومة الفلسطينية تقديم مزيد من التسهيلات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور في تطوير تلك المشاريع، وبالتالي تحسين تنافسيتها.

٤- على الحكومة زيادة المنح المالية المقدمة لتلك المشاريع.

٥- على الحكومة توفير المزيد من المناطق الصناعية وبأسعار رمزية.

٦- ضرورة تحسين البنية التحتية لتلك المشاريع.

٧- منح المزيد من الإعفاءات الضريبية لما لها من دور في تعزيز تنافسية تلك المشاريع.

٨- العمل على تقليص العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخصوص في مجال الإجراءات الضريبية.

*** المراجع**

اولاً- المراجع العربية

الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني ٢٠٢١-٢٠٢٣، وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ٢٠٢٠

أمجد شيخ علي، دور عوامل تعزيز التنافسية في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة اريحا والاغوار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، ٢٠١٩.

إيمان شيحان المشهداني وعلاء فرحات طالب، الحكومة المؤسسية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠١١.

جمال الدين المرسي، وآخرون، التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية: منهج تطبيقي، الإسكندرية،٢٠٠٥، ص ٢٧٥.

جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي- الماضي صورة الحاضر، ترجمة (أحمد فؤاد بلبع)، سلسلة عالم المعرفة (٢٦١)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠.

حسين علي الزغبي. اثر التجارة الالكترونية في تحقيق الميزة التنافسية، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية، المجلد السابع، العدد الثاني، الأردن، ٢٠٠٤، ص٦٤.

حيدر عباس الجنابي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والطموح (دراسة ميدانية على مجموعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة كربلاء المقدسة)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية. مجلد ١١، عدد ٤، ٢٠١٩، ص ٤١٧-٤٣٤.

خالد احمد علي محمود، التسوق الاستراتيجي في إطار التنافسية العربية، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٩.احمد فتحي عبد المجيد قاسم. القدرة التنافسية للأعمال والازدهار

الاقتصادي المستدام في البلدان العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص٨١، ٢٠٢٢.

رحاب فايز أحمد سيد. قياس رأس المال المعرفي للباحثين بجامعة بني سويف، دراسة تحليلية لتحقيق الميزة التنافسية للجامعة، مجلة اعلم السعودية، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، العدد (١٦)، يناير، ٢٠١٦.

سمير ابو مدللة، دواس فاروق، بلال المصري. دور المشاريع الصغيرة في النشاط الاقتصادي، مجلة جامعة الازهر، مجلد (٢)، عدد خاص(B)، جامعة الأزهر، فلسطين، ٢٠١٨.

صدقي محمد أنور أبو ظهير، دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التنمية المستدامة: الأراضي الفلسطينية نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٢١

صندوق النقد العربي ٢٠١٦ ص٣٦٠. P.W.A 2017

قانون العمل رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠م، استرجعت بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١ من موقع المقتفي على الرابط الإلكتروني:
http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=13975

القانون الفلسطيني الأساسي المعدل، ٢٠٠٥، استرد بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١ من الموقع الالكتروني:
http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138

قانون المصارف الفلسطينية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢م، استرجعت بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١ من موقع المقتفي على الرابط الإلكتروني:
http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14085

قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم (٦) لسنة ٢٠٠٠م، استرجعت بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١ من م=ج٦٨٧٦٠٩وقع المقتفي على الرابط الإلكتروني:
http://muqtafi.birzeit.edu/en/pg/getleg.asp?id=13650

قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٨م بشأن المدن والمناطق الصناعية الحرة، استرجع بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١ من موقع المقتفي الالكتروني الرابط:
http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12690

قرار بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٢١ م بشأن الشركات، استرجعت بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١ من موقع المرجع على الرابط الإلكتروني :
https://mjr.ogb.gov.ps/Decrees/ViewText/32039

لبنى علي ال خليفة، التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها، دراسة حالة مملكة البحرين، جامعة الملك فهد، ٢٠١٤، ص ٧٤.

مايكل بورتر، الاستراتيجية التنافسية: أساليب تحليل الصناعات والمنافسين، ٢٠١٠.مرجع سابق.

محمود البندري، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، العدد٤٨، تاريخ النشر٢٠١٧، الجمهورية العربية المصرية، ص(٣٠٤-٣٠٥)..

مصطفى محمد الدرويش، الممارسات الأفضل ودورها في تعزيز الميزة التنافسية، رسالة ماجستير غير منشورة ،٢٠١٣.

الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لتشجيع الاستثمار (IPIPA)، استردت بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢ من الرابط: http://www.pipa.ps/ar_page.php?id=1df727y1963815Y1df727

الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد الوطني، استردت بتاريخ ٢٠٢٤/٤/١ من الرابط: https://www.mne.gov.ps/Content.aspx?NewsId=2084

الموقع الإلكتروني لوزارة العمل الفلسطيني استردت بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢ من الرابط: https://www.mol.pna.ps/

موقع وزارة المالية الالكترونية: https://www.pmof.ps/internal.php?var=09&tab

موقع وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، استردت بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١ من الرابط: http://info.wafa.ps

نصر عبد الكريم، دور الدولة وواقع الأعمال الاستثمارية وتحديات التنمية في فلسطين، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية، لبنان، ٢٠٢١.

نور خليل رزق: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجارب محدودة وفرص ضائعة موقع الاخبار،٨تشرين الثاني ٢٠٢، وتاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٣/٣، الرابط الالكتروني-https://al akhbar.com/In_numbers/322618

ثانياً– المراجع الاجنبية

G.G Dess ،G.T Lumpkin ، & A.B Eisner. Strategic Management Creating competitive 4thed . McGraw Hill. 2008

M. Porter- "A vantage concurrencies des Nations"- Inter Edition- 1993- p85.

M. Porter. Competitive strategy. Free Press ،New York. (1980)

Michael porter ،Jeffrey & Andrew Warner،" Executive Summary: current competitiveness & growth competitiveness" ،the world economic forum ،the global competitiveness report٢٠٠٤،

Michael Porter, Competitive Advantage-Creating and Sustaining Superior Performance, Free press, New York, 1985. ،p:85.

THE LEAST DEVELOPED COUNTRIES REPORT 2018, retrieve 28/5/2024 from url: https://unctad.org/system/files/official-document/ldcr2018_en.pdf